المرحلة الثانية **د اياد عايش محمد**

المحاضرة الرابعة - الفصل الدراسي الثاني – تاريخ البلاد العربية الحديث

العوامل التي كانت وراء صعوبة تنفيذ الإصلاحات العثمانية

لم يكن من السهل نقل الكثير من القوانين والأنظمة إلى حيز التطبيق فهناك بضعة عوامل حالت دون ذلك ، ومن أولها ضعف الجهاز الإداري وعدم تعاونه مع الحكومة المركزية في تحقيق الإصلاح ، فمعظم الموظفين كانوا غير أكفاء لمثل هذا العمل إضافة إلى أنهم لم يكونوا راضين عن بعض تلك الاصلاحات ، لأنها سلبتهم امتيازاتهم ، اما العامل الثاني فتمثل في معارضة بعض رجال الدين والفئات الرجعية المتعصبة للإصلاحات ، بحيث أتهم عالي باشا وفؤاد باشا بأنهما يمتهنان كرامة الدولة وينتقصون من سيادتها بخضوعهم لتوجيهات الدول الأوربية في مسائل الاصلاح إضافة إلى أن الاصلاح عن طريق تقليد الأوربيين واقتباس انظمتهم ومؤسساتهم مخالف للشرع الإسلامي ، وكان من أسباب معارضتهم للإصلاحات هو أنهم لم يروا في معظمها ما يصلح أحوال الرعية من المسلمين ولم يرفع عن عامتهم كابوس الجور والظلم والجهل والفقر والمرض والاستغلال ، وغير ذلك من الآفات التي كانوا يشتكون منها ن وقد خرجت المعارضة من طور الكلام والحوار إلى حيز العمل فوقعت عدة اصطدامات دموية في أنحاء مختلفة من الدولة العثمانية مثل مذابح الشام والحرب الأهلية بين الدروز والموارنة سنة ١٨٦٠ ، كما وقعت في العاصمة استانبول محاولة انقلابية قام بها بعض ضباط الجيش ورجال الدين ، وكان هدفها التخلص من عالي باشا وفؤاد باشا وقتل السلطان ، إلا ان هذه المحاولة فشلت والقي القبض على قادتها .

وثمة عامل آخر لعب دورا كبيرا في إعاقة نجاح حركة الإصلاحات وهو التدخل الأوربي المستمر في شؤون الدولة العثمانية وعدم احترام الدول الاوربية للنص الذي التزمت به في معاهدة باريس الموقعة في ٣٠ آذار ١٨٥٦ . في أعقاب

حرب القرم مؤكدا عدم تدخل الدول الاوربية منفردة أو مجتمعة في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية مهما كانت الأسباب ، لقد راحت تلك الدول تتدخل في شؤون الدولة العثمانية وقتما كانت مصالحها تتطلب ذلك ، وكان لهذا التدخل أثره السلبي في الأوضاع الداخلية للدولة العثمانية إلى الحد الذي جعل المؤرخين يسمون الفترة الواقعة بين ١٨٣٩و ١٨٧٦ باسم (فترة حكم السفراء) ويقصدون سفراء الدول العظمى في استانبول وفي مقدمتهم السير ستراتفورد كاننك السفير البريطاني المعروف بالسلطان العثماني غير المتوج ، لقد كان يتمتع بشخصية قوية ، وقد أحرز مكانة ممتازة عند السلطان عبد المجيد ورشيد باشا واستمر ذلك بين سنتي (١٨٤٢ – ١٨٥٨) وقد كان لوقوف بريطانيا وفرنسا مع الدولة العثمانية ضد روسيا في حرب القرم أثر كبير في قوة النفوذ الأجنبي ، ومما ساعد على ذلك أن الدولة العثمانية إزاء ما تعرضت له من مشاكل أصبحت تعاني أزمة مالية ، وهذا ما جعل السلاطين العثمانيين يسعون من أجل إرضاء حلفائهم ومن جهة أخرى فإن الدول الأوربية تقدمت إلى الحكومة العثمانية سنة ١٨٦٧ بمذكرة تطلب فيها تحقيق مزيد من الإصلاح وتعرض منهجا بذلك وفي السنة نفسها قام السلطان عبد العزيز (١٨٦١- ١٨٧٦) بزيارة رسمية لكل من فرنسا وبريطانيا والنمسا وتعرف على بعض نواحي الحياة فيها ، وبعد عودته أصدر تنظيما جديدا للمجلس العالي للتنظيمات بحيث صار يتألف من هيئتين ، الأولى : ديوان الأحكام العدلية ، والثانية : مجلس شورى الدولة ، وقد تمثل الرعايا المسيحيون واليهود في هذا المجلس بثلاثة عشر عضوا من أصل عدد أعضائه الخمسين .

وفي العاشر من آيار سنة ١٨٦٨ افتتح السلطان عبد العزيز هذا المجلس الجديد بخطاب مفعم بالنيات الطيبة والوعود السخية لتحقيق مبادئ العدل والمساواة وسيادة القانون بين جميع الرعايا بدون تمييز ، وكان مدحت باشا وهو مصلح عثماني ولد سنة ١٨٢٢ وعمل واليا على الدانوب وبغداد وله آراء إصلاحية معروفة أبرزها إقامة الحكم الدستوري رئيسا لهذا المجلس الذي مارس عمله بنشاط وافر عددا من القوانين المهمة بين سنتي ١٨٦٨ – ١٨٧١ ، ولعل من أبرز القوانين التي صدرت

قانون المعارف الذي ينظم شؤون التعليم الرسمي التابع للدولة سنة ١٨٦٩ ، وفي السنة نفسها صدرت سلسلة من القوانين الجنائية والمدنية يأتي في مقدمتها الجزء الأول من المجلة وهي القانون المدني العثماني المستمد من روح الشريعة الاسلامية والقوانين الغربية الحديثة معا وقد قام بوضعها وتنظيمها جماعة من المشرعين على رأسهم جودت باشا ، كما صدر قانون الجنسية العثمانية .

لقد زاد في عهد السلطان عبد العزيز نشاط الشباب العثماني المثقف وسعيه في سبيل الإصلاح ، وكانت الصحافة من أهم الأساليب المنظمة الفعالة التي لجأ إليها الأدباء والمصلحون لنقد الأوضاع القائمة وللمساهمة في توعية الشعب وتحسين الأحوال وقد لمع في تلك الفترة عدد من الصحفيين والأدباء أمثال إبراهيم شيناسي (١٨٢٦ – ١٨٧١) وضياء باشا (١٨٢٥ – ١٨٨٠) ونامق كمال (١٨٤٠ – ١٨٨٠) وعلي السعاوي (١٨٣٨ – ١٨٧٨) ولم يكد ينقضي على تأسيس الصحافة الحرة في الدولة العثمانية غير بضع سنوات حتى شعرت الحكومة بخطرها وانزعجت ، فأصدرت سنة ١٨٦٥ قانونا للصحافة ينظم شؤونها من جهة ويمكن للسلطة من ملاحقتها ومعاقبتها وتعطيلها إذا جاوزت الحدود المرسومة لها ولم يكد يحل منتصف سنة ١٨٦٧ حتى كانت الصحف الحرة جمعاء قد توقفت عن الصدور وتشرد معظم الصحفيين الأحرار خارج البلاد .

ولم تكن الصحافة السلاح الوحيد الذي لجأ إليه العثمانيون المثقفون ، وإنما لجأوا كذلك إلى التنظيم الحزبي السري ، ولعل من ابرز التنظيمات السرية (جمعية تركيا الفتاة) التي تأسست في العاشر من آب ١٨٦٧ بجهود كل من ضياء باشا ونامق ونوري بك وعلي السعاوي ومصطفى فاضل وغيرهم ، وقد اتخذت من باريس مقرا لها ، كما أصدرت صحفا ناطقة باسمها ، منها جريدة (المخبر) التي صدر عددها الأول في لندن بتاريخ ٢١ آب ١٩٨٦٧ وكان هدف الجمعية تحقيق الإصلاح الداخلي في الدولة العثمانية على أساس دستوري .

لقد كان لوفاة كل من فؤاد باشا (١٨٦٩) وعالي باشا (١٨٧١) أثر بيّن في التغيير الذي حدث في استانبول ، ذلك أن حركة الاصلاح تلاشت وانتعشت روح

الاستبداد والتسلط واستهان السلطان عبد العزيز بالوزراء وراح يصرف الأمور بنفسه ، فتوقفت بذلك كل محاولات الإصلاح وفي الوقت الذي كانت فيه الحالة الداخلية في الدولة العثمانية تزداد تأزما كان بعض رجال الحكم وكبار الموظفين من أصحاب الميول الإصلاحية التحررية أمثال مدحت باشا وحسين عوني باشا وخليل شريف باشا وغيرهم يعدون العدة لضرب ضربتهم في الوقت المناسب ، ولاحت الفرصة مؤاتية للأحرار العثمانيين إبان اشتداد الأزمة السياسية في آيار ١٨٧٦ ، فقد تظاهر بضعة آلاف من طلبة المدارس الدينية أمام دار الحكومة وقصر السلطان مطالبين بإلحاح وقوة إقالة الصدر الأعظم محمود نديم باشا وشيخ الإسلام حسن فهمي ، وهما من المعروفين باستبدادهما الرجعي ، وقيل إن مدحت باشا ورفاقه مسؤولون عن تنظيم وإعداد تلك التظاهرات ، وبسبب الظروف التي كانت سائدة في البلاد اضطر السلطان عبد العزيز إلى الاستجابة إلى مطلب المتظاهرين ، وضمت الحكومة الجديدة التي تشكلت رشدي باشا صدرا أعظم وحسين عوني ومدحت باشا .

وظهر منذ البدء أن التعاون بين الحكومة الجديدة والسلطان كان متعذرا فالوزراء لا يثقون بالسلطان ولا يرجعون إليه ، وهو لا يثق بهم ولا يأمن جانبهم ، وقد قوى مخاوف السلطان الجو الذي ساد في العاصمة والمنشورات التي وزعت وأصبحت مضامينها تتردد على ألسنة الناس ومنها ان الحكم الصالح هو الحكم الديمقراطي ، وإن السلطة المطلقة التي يستأثر بها السلطان اغتصاب لحقوق الشعب ومخالفة صريحة لأحكام الشرع وإن الطاعة غير واجبة للحاكم إذا ما أهمل العناية والاهتمام بمصالح الدولة وغيرها .

ولقد جاء الانقلاب سريعا ، إذ أخذت الحكومة فتوى من شيخ الاسلام حسن خير الله أفندي بجواز عزل السلطان ، وفي ٣٠ آيار ١٨٧٦ أحاطت قوة من الجيش بقصره وأبلغ الفتوى فرضخ لها دون مقاومة ووقع وثيقة تنازله عن العرش وبعد ايام وجد ميتا ويقال أنه انتحر . ونودي بمراد الخامس سلطانا جديدا إلا أن فرصة الأحرار لم تدم طويلاً فسرعان ما تبين لهم إن مراد مصاب بانهيار عصبي وأنه لا يصلح للحكم ، فكان عليهم أن يفتشوا عن سلطان جديد وكان عبد الحميد أخو مراد

هو اقرب المرشحين ، وبعد مفاوضات مفصلة وصريحة وسرية في قصر موصلي اوغلي بين الوزراء الأحرار وعبد الحميد وافق عبد الحميد على شروط الوزراء وأبرزها اتباع سياسة إصلاحية متحررة وإعلان الدستور ، وقد أطلعه مدحت باشا على مسودة أعدها خليل شريف باشا منذ سنة ١٨٧٢ ، وفي ٣١ آب ١٨٧٦ خلع مراد ونصب مكانه عبد الحميد سلطانا ١٨٧٦ – ١٩٠٩ ، فأسرع لتعيين مدحت باشا رئيسا للوزراء ونتيجة لتأثير جماعة المصلحين نشر السلطان عبد الحميد بيانان أعلن فيه تأسيس مجلس للدولة مهمته تطبيق القوانين الجديدة ، ومراقبة ورادات ومصروفات الدولة ، ولم ينه تشكيل هذا المجلس كفاح المصلحين الأحرار ، إذ إنهم أصروا على تشريع دستور للبلاد ، وعليه تشكلت هيئة مؤلفة من ثمانية وعشرين عضوا وظيفتها وضع دستور للبلاد العثمانية وبعد مناقشات حادة أقرت الهيئة قانونا أساسيا يرتكز على الدستور البلجيكي .

لقد تليت مقدمة الدستور ومواده وهي مئة وتسع عشرة مادة في حفل عام يوم ٢٣ كانون الأول ١٨٧٦ وقد أعلن السلطان في المقدمة أن الدستور يستهدف (المساواة المدنية والسياسية لجميع العثمانيين ويحدد مسؤوليات وواجبات الوزراء والموظفين ، ويضمن استقلال المحاكم وينص على تثبيت ميزانية متقنة للدولة ، ويفرض تطبيق النظام اللا مركزي في إدارة الولايات) أما خلاصة ما جاء في مواد الدستور فهي :

١- إن الدولة العثمانية تشمل الممالك والخطط الحاضرة والولايات الممتازة وهي كجسم واحد لا تقبل الانقسام أبدا لأية علة كانت .
٢- إن السلطة السنية هي بمنزلة الخلافة الاسلامية الكبرى هي عائدة بمقتضى الأصول القديمة إلى أكبر الأولاد في سلالة آل عثمان .
٣- إن حضرة السلطان مقدس وغير مسؤول .
٤- يطلق لقب عثماني على كل فرد من أفراد التبعية العثمانية بغض النظر عن نوع دينه وقوميته .

٥- يتمتع جميع العثمانيين بالحرية الشخصية على ألا يتجاوز أي فرد منهم حقوق غيره .

٦- إن دين الدولة العثمانية الرسمي هو الإسلام ، مع الاعتراف بحق كل فرد في ممارسة شعائر الدين الذي يعتقده .

٧- الاشتراط على العثمانيين الذين يرغبون الاشتغلال في دواوين الحكومة معرفة اللغة التركية .

٨- إن التعليم وجميع المدارس تقع تحت نظارة الدولة وسيصير النظر بالوسائل التي من شأنها جعل تعليم التبعية العثمانية على نسق متحد وانتظام واحد لا تمس أصول التعاليم الدينية عند الملل المختلفة .

٩- إن العثمانيين جميعا متساوون أمام القانون ، وتوزيع الضرائب بين جميع التبعة بحسب اقتدار كل منها وفقا لنظامها المخصوص .

١٠- تشكيل مجلس أمة (برلمان) يتألف من هيئتين ، هما : مجلس المبعوثان (النواب) ومجلس الأعيان ، وينتخب أعضاء مجلس المبعوثان من قبل الشعب لمدة أربع سنوات على ان يمثل العضو الواحد ألف شخص ويعتبر نائبا عن جميع العثمانيين وليس عن المنطقة التي انتخبته فحسب ، أما أعضاء مجلس الأعيان فيعينون من قبل السلطان لمدى الحياة ولا يتجاوز عددهم ثلث أعضاء مجلس المبعوثان .

إن المساندين لحركة الإصلاح لم يؤلفوا إلا أقلية من المثقفين وبعض موظفي الدولة ، وسكان المدن الكبرى ، أما الأكثرية الساحقة من العثمانيين فكانت بعيدة عن تيار التجديد والإصلاح ، وعلى أية حال لم تمضِ بضعة أشهر على إعلان الدستور حتى غيّر السلطان عبد الحميد رأيه في الحياة الدستورية ، فقد عرف عنه أنه يميل إلى الاستبداد ويكره الأفكار التحررية والمبادئ الإصلاحية وما تظاهر بتأييدها بالموافقة عليها إلا لأنه رأى أنها السبيل الوحيد الذي يمكنه من الوصول إلى الحكم ،

لذلك فقد حدث تصادم بين مدحت باشا الذي أراد تطبيق أحكام الدستور والسلطان الذي شاء عدم التنازل عن السلطات المطلقة التي ورثها عن أسلافه ، وفي الخامس من شباط ١٨٧٧ أقال السلطان عبد الحميد مدحت باشا من منصبه وأمره بمغادرة البلاد إلى اوربا حيث قضى فترة في المنفى استدعى بعدها إلى استانبول ليحاكم بتهمة الاشتراك في قتل السلطان عبد العزيز وبعد المحاكمة أرسل مدحت إلى السجن في الطائف بالحجاز حيث قضى بقية حياته حتى وفاته مسموما سنة ١٨٨٣ وقيل إن ذلك تم بامر من السلطان .

وللحد من النقمة التي كان عبد الحميد يخشى ان يثيرها عزل مدحت باشا ولخداع الشباب العثماني المتحرر وإيهامه بأنه بالرغم من قضية مدحت باشا ما يزال متمسكا بالمبادئ التحررية ومستعدا لتنفيذها كما وعد ، امر بإجراء انتخاب أعضاء مجلس المبعوثان ،و جرى الانتخاب في جو بعيد عن الحرية والنزاهة وفي ١٩ آذار ١٨٧٧ اجتمع البرلمان بمجلسيه : الأعيان المؤلف من خمسة وعشرين عضوا عينهم السلطان ، والمبعوثان المؤلف من مئة وعشرين نائبا منتخبا وألقى السلطان خطابا بين فيه ضرورة بذل الجهود من أجل تقدم البلاد ورفاهها وأشاد بقوانين التنظيمات.

وبالرغم من ضعف المجلس فإن بعض أعضائه برهنوا عن وعي كبير لمسؤولياتهم وأظهروا شجاعة وصراحة في عرض مشاكل البلاد ومعالجتها فكانوا يشيرون إلى الفساد ويسمون المخالفين بأسمائهم مهما علت مراتبهم وقد ذهب فريق منهم إلى حد الاصرار على استدعاء ثلاثة من الوزراء لاستجاوبهم في بعض التهم المنسوبة اليهم إلا أن عبد الحميد لم يتحمل أن يرى ممثلي الشعب يذهبون إلى أبعد من ذلك ، وأخيرا فإن إعلان روسيا الحرب على الدولة العثمانية في ٢٤ نيسان ١٨٧٧ قدم السلطان فرصة مناسبة لتحقيق ما يبغيه حيث اعلن تأجيل اجتماع البرلمان وتعليق الدستور مؤقتا بسبب الظروف الاستثنائية التي تجتازها الدولة ، ثم اتخذ من فكرة الجامعة الإسلامية ستارا لسياسته الاستبدادية وكانت هذه الفكرة ذات وهج شديد إزاء التغلغل الاستعماري الأوربي في الولايات العثمانية .

كما قام بحملة ضد كل من احتج على عمله من النواب والمصلحين ، وشتت الكثير منهم إلى خارج البلاد والتفت نحو الصحافة وفرض قيودا شديدة عليها وصار يعطل الجرائد المعارضة واحدة تلو الأخرى ولم يبق سوى الجرائد الموالية له ، وهكذا عاد السلطان عبد الحميد إلى حكمه الاستبدادي وظل يحكم مدة اثنتين وثلاثين سنة ، حكما استبداديا ، أما المصلحون وجماعة تركيا الفتاة وغيرهم من الأحرار العثمانيين ، فقد بدأوا ينظمون صفوفهم كما جعل بعضهم من باريس وجنيف والقاهرة مراكز لنشاطه الوطني ، وفي الوقت نفسه ظهرت في داخل الجيش العثماني ، وخاصة في القطعات المرابطة في مقدونيا حركة ثورية سرية ، وكان حصيلة العمل الوطني السري في داخل الدولة وخارجها قيام انقلاب ٢٣ تموز سنة ١٩٠٨ الذي قادته جماعة حزب الاتحاد والترقي فاضطر السلطان عبد الحميد إلى إعادة العمل بدستور ١٨٧٦ واجتمع البرلمان من جديد ، وعلى أثر الثورة المضادة وتسمى في التاريخ العثماني (الفتنة الارتجاعية) التي حدثت في ١٣ نيسان سنة ١٩٠٩ بتشجيع من السلطان نفسه ، اجتمع البرلمان في ٢٧ نيسان من السنة نفسها وأعلن خلع السلطان عبد الحميد بموجب فتوى من شيخ الإسلام محمد ضياء الدين أفندي وتنصيب أخيه محمد رشاد باسم السلطان محمد الخامس (١٩٠٩ – ١٩١٨) .